المحاضرة الأولى
لمقياس قانون العمل والضمان الاجتماعي

من إعداد:
أ. فوزية سكران

مقدمة

يعيش الإنسان منذ أن وجد على هذه البسيطة وهو ملزم من أجل توفير حياة كريمة وعيشا هنيا، فهو مجبر على الكدح من أجل تلبية حاجاته الشخصية وحاجات عائلته.

فالحاجة إلى العمل كان ولا يزال ضرورة ملحة في حياة الإنسان، ومن خلال ذلك فقد عرفت المجتمعات عبر التاريخ محاولات تأطير للعمل من خلال استغلال هذه الحاجة في حياة الإنسان ابتداء من استغلال العمال ليصيروا عبيدا لذوي المال وصولا إلى النظام الإقطاعي في العصر الوسيط.

وتبعا لذلك فقد سعت التشريعات الحديثة إلى تخليص العامل من هذه الصفة، أي صفة العبودية، وذلك تحت تأثير مبادئ حقوق الإنسان التي نادت إليها المجتمعات الحديثة

حيث أقرت التشريعات الحديثة العديد من الأحكام القانونية حماية لطائفة العمالية، وذلك ابتداء من الخروج عن القواعد العامة للقانون المدني وتخصيص تشريعات قانونية خاصة بهذه الفئة، حملت عدة تسميات، ولقد سماها المشرع الجزائري قانون علاقات العمل الفردية.

ولقد حاولت التشريعات الحديثة تبيان جميع المسائل التي من شأن علاقات وعقود العمل أن تحتويها، وإن كانت هذه التشريعات أقرت بالصفة التعاقدية لهذا العلاقات، من حيث ترتيب آثار بالنسبة لكلا اطراف هذه العلاقات .

وترتيبا على ذلك فقد نظمت هذه التشريعات كيفية إبرام عقد العمل وتحديد كيفية إثباته، والالتزامات المترتبة عنه ومن أهمها تنظيم الأجر الذي يعد أهم حقوق العمال، وكذا تبيان مدة العمل، وظروف العمل الآمنة.

وبالمقابل لم تغفل هذه التشريعات مصلحة المستخدمين أو أرباب العمل، وذلك من خلال حماية نشاط المؤسسات المستخدمة الاقتصادي، كما هول الحال مثلا في تسريح العمال إذا ما بررت ذلك ظروفا اقتصادية كأزمة مالية ما عصفت بهذه المؤسسات.

وتبعا لذلك فإن تنظيم علاقات العمل من قبل التشريعات –ومن بينها التشريع الجزائري–الحديثة لقطاع العمل خضع إلى محدديْن اثنين محدد أخلاقي يتمثل في ضرورة بسط القدر الكافي من الحماية للعامل باعتباره الطرف الضعيف في علاقة العمل، ومحدد اقتصادي يتمثل ابتداء في حماية النشاط الاقتصادي للمؤسسة المستخدمة وما يعود ذلك على الاقتصاد الوطني من نفع.

وبالمقابل أيضا فإن تطور السياسة التشريعية في الجزائر خضع إلى تطور الحاصل في إيديولوجية الدولة الجزائرية، بمعنى المنهج المتبع منذ الاستقلال ابتداء من التوجه الاشتراكي، الذي كان يعد خيارا لا رجعة فيه، وصولا إلى مرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق؛ ولا زال التطور في منهج الدولة الجزائرية يتطور أكثر سعيا إلى دخول اقتصاد السوق، وكل هذا كان من شأنه ولا زال يؤثر على التشريعات العمالية، حيث طرح مؤخرا مشروعا لتعديل قانون العمل الجزائري

ومن هنا جاءت هذه الدراسة في شكل محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص تسيير موارد بشرية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعلاقة العمل

يعد العمل أداة الإنسان من أجل العيش الكريم بل ويعد أداته للاستمرار في العيش فهو في أمس الحاجة إليه من أجل تلبية حاجياته وحاجات عائلته، والعمل بهذا النظرة قديم قدم الإنسان ذاته.

وتبعا لذلك تظهر الحاجة إلى التعرض إلى تطور مفهوم علاقات العمل منذ القدم إلى عصرنا الحالي (مبحث أول) بغية معرفة تطور نظرة المجتمعات البشرية والفكر القانوني معها لموضوع العمل، وكيفية تنظيمه له، وذلك من أجل الوصول إلى تعريف لعلاقة العمل، والوقوف على عناصرها (مبحث ثاني).

المبحث الأول: نشأة وتطور قانون العمل

إنَّ علاقة العمل قديمة قدم الإنسان وذلك لكونه أي العمل أداة لتلبية حاجاته اليومية حيث عرفتها الحضارات المتعاقبة (مطلب أول)، ونظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية فقد عمدت الدول في العصر الحالي إلى تنظيم هذه العلاقة في قانون خاص بها، وهذا ما لم تحد عنه الجزائر حيث سعت منذ استقلالها إلى سن قوانين تتلاءم والفلسفة التي تنتهجها ويقوم عليها اقتصادها (مطلب ثاني).

المطلب الأول: التطور التاريخي لعلاقة العمل.

يمكن تقسيم التطور التاريخي لعلاقة العمل إلى عدة مراحل وفقا لتطور التجمعات الإنسانية وما حمله ذلك من تطور في المناحي الاقتصادية لحياة الإنسان عبر الزمن، وبذلك يمكن تتبع تطور هذه العلاقة عبر العصور القديمة (فرع أول)، وكذا العصور الوسطى (فرع ثاني)، كما أقرت الشريعة الإسلامية حيزا خاصا بالعمل وأهميته (فرع ثالث)، وصولا إلى تبني تنظيم خاص بالعمل من قبل الدول في العصر الحديث (فرع رابع).

الفرع الأول: علاقة العمل في العصور القديمة.

لقد كان العمل الزراعي أول نشاط يتجلى فيه التنظيم الإنساني للعمل، وذلك بتشكل التجمعات الإنسانية، وهذا بعد إن كان الأمر مقتصرا على صنع أدوات بدائية يهدف الإنسان من خلالها إلى توفير طعامه من خلال الصيد، وقد اتسم العمل الزراعي بوحدة المجتمع الإنساني بعدم وجود الطبقية فيه، وبملكيته لوسائل الإنتاج ملكية عامة

غير أن التطور الإنساني لم يقتصر على تجمعات سكانية أو قبائل بل تطور بنحو متسارع لتظهر عدة حضارات متعاقبة كالحضارة اليونانية والرومانية والفرعونية وقبلها البابلية وغيرها، حيث وان اختلفت هذه الحضارات في أبعاد ومميزات أنشطتها الاقتصادية كالصناعة العسكرية مثلا بالنسبة للحضارة الرومانية أو كالبناء بالنسبة للحضارة الفرعونية، إلا أنها تشترك في كون نسقها العمالي قد طغى عليه التقسيم الطائفي وبروز الملكية الخاصة، وهي الصفة التي دامت طويلا حتى إلى ما بعد العصور الوسطى، وذلك كنتيجة للتطور الاقتصادي لمجتمعات هذه الحضارات، بحيث زاد الإنتاج عن الحاجة مما دفع إلى ضرورة التعامل مع الفائض منه في إطار المقايضة، مما دفع تقسيم المجتمعات البشرية إلى طبقة نبلاء وأسياد تمتلك وسائل الإنتاج ومقومات الثروة، وطبقة العبيد التي تكدح من أجل العيش وتعد في حكم المملوكة من قبل طبقة الأسياد أو النبلاء

الفرع الثاني: علاقات العمل في العصور الوسطى.

تميزت علاقات العمل في ظل هذا العصر باستمرار العبودية في استغلال العمال وخضوعهم لنظام إقطاعي، وإن كان بشكل أقل حدة مما كان عليه الوضع في العصور القديمة وذلك بفعل التأثير الديني الكنسي، حيث امتد نطاق هذه العلاقات ليشمل القطاع الزراعي وكذا الصناعي

وتبعا لذلك يقوم النظام الإقطاعي على الرق، حيث أن رقيق الأرض أو الأقنان هم "العبيد الذين يعملون في أرض سيدهم–أي مالكهم– ولا يخرجون

منها إلا بموافقته، وإلا أقاموا فيها إلى نهاية حياتهم، ومن أهم واجباتهم أثناء استغلال الأراضي، أن يدفعوا مجموعة من الضرائب أو الإيجارات بعضها للدولة، والبعض الآخر للسيد المالك. إضافة إلى تقسيم أوقات عملهم بين العمل لمدة معينة من الأسبوع – من ثلاثة إلى خمسة أيام– في حقول المالك مجانا ولمصلحته كجزء من الإيجار الذي يدفعونه له، وباقي الأيام يعملون في الحقول المخصصة لهم، ولحسابهم الخاص، وهي القطع المؤجرة لهم من طرف السيد المالك".

وتبعا لذلك فإنه لا يمكن تصور قيام علاقة عمل في ظل هذا النظام وفق المفهوم الحديث لهذه العلاقة، والقائم على قدرة العامل على اختيار عمله، وبصورة غير دائمة، بل كان يقوم على الولاء المتبادل بين السيد والعبيد، إذ يدافع العبيد على سيدهم حال تعرضه إلى اعتداء خارجي، بينما يقوم هو بتوفير الحماية لهم، وذلك من خلال منحهم بعض الحرية في مزاولة بعض الأنشطة الخاصة بهم..

كما أنه ومن ناحية أخرى وبمقابل العمل الزراعي الذي طبع النظام الإقطاعي، فقد ظهر وجه جديد في علاقات العمل، صاحب بروز التوجه الصناعي والتجاري في المجتمع الأوروبي ، إذ برز نظام الطوائف le régime corporatif حيث يعمد ممتهنوا مهنة معينة إلى تشكيل طائفة في شكل هرمي يرأسها أكبر التجار أو أكبر ممتهني هذه المهنة، وتتمثل مهمته في الإشراف على المهنة من خلال الدفاع عن مصالحها، والعمل على احترام اللوائح المنظمة لها التي تشكلت من خلال الأعراف والتقاليد.

وتتشكل الطائفة من متمرن Apprenti ثم العامل أو العريف le compagnonوأخيرا المعلم ، بحيث أن الترقي من درجةّ إلى أخرى كان مفتوحا أمام أبناء الطائفة الواحدة، كما أن كل طائفة تستقل بوضع النظام

الخاص بالصناعة أو الحرفة التي تمثلها، وكذا شروط العمل والقواعد التي تحكمه.

غير أنه بالمقابل وإذا كان نظام الطوائف قد استحدث من أجل حماية العمال بحيث اعتبر تطورا هاما متجاوزا نظام الرق في القطاع الزراعي، إلا انه ما لبث أن تحول هو بدوره إلى نظام يهضم حقوق العمال، ذلك كونه صار نظاما لتجميع الثروة في أيدي عائلات قليلة تتحكم في المصانع وأدوات الإنتاج، مما حول العمال إلى أداة بيدها تكدح من أجل رفاهية هذه العائلات.

غير أن قيام الثورة الفرنسية أدى إلى إلغاء نظام الطوائف، حيث تم إقرار حرية العمل تماشيا ومفهوم الحرية بصفة عامة، حيث حددت المادة الرابعة من إعلان هذه الثورة أن "الحرية هي القدرة على القيام بكل ما لا يضر الآخرين، كما أشار مرسوم ALLARD لسنة 1791 بصورة صريحة إلى حرية العمل بنصه على أنه:" لكل شخص الحرية في ممارسة الوظيفة أو الفن أو المهنة التي يراها مناسبة له"وائف بنصه على أنه:" ليس هناك نظام طوائف في الدولة، ليس هناك سوى المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة.".

الفرع الثالث: مكانة العمل في الشريعة الإسلامية.

لقد أفردت الشريعة الإسلامية الغراء مكانة متميزة للعمل، بحيث أن القرآن الكريم قرن العمل الدنيوي بذلك الآخروي، فقد نصت عديد الآيات القرآنية على أهمية العمل (أولا)، وكذا الكثير من الآحاديث النبوية الشريفة على أهميته (ثانيا).

أولا- العمل في القرآن الكريم.

لقد تناول القرآن العمل وفق عدة زوايا وجوانب، فهناك من الآيات ما ربطت العمل بالعمل التعبدي حيث يقول الله تبارك وتعالى:" فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (10" ل قوله تعالى:" مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97)".

ثانيا- العمل في السنة النبوية الشريفة

تضم سيرة النبي عليه أفضل الصلاة والسلام عديد الشواهد الدالة على قيمة العمل نظرا لأهميته في بناء المجتمع الإسلامي، إذ يقول صلى الله عليه وسلم:" ما أكل أحد قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه وأن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يديه" كما يقول عليه الصلاة والسلام:" إن أشرف الكسب كسب رجل من عمل يديه" كما وردت العديد من الآحاديث النبوية الشريفة الحاثة على العمل والذامة للتسول، جاعلة من العمل شرف للمسلم كقول الرسول عليه الصلاة والسلام:" **لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أحبلهُ, ثم يأتي الجبل, فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ من حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ, فَيَبِيعَهَا, فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَه, خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ, أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ**" أو الحديث الشريف الذي جاء فيه " من فتح على نفسه بابا من السؤال، فتح الله له الله سبعين بابا من الفقر"'.

كما لم تقتصر الأحاديث الشريفة على التذكير بأهمية العمل في المجتمع الإسلامي بل تعدته إلى تنظيم علاقات العمل، حيث جاء في الحديث الشريف:" اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، و" من استأجر أجيرا فليعطه أجره"، كما قال عليه الصلاة والسلام:" ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خَصمتُه، رجل أعطي بي ثم غدر، ورجل باع حرا وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره" .

وبذلك يتضح من خلال هذه الأثار النبوية فضلا عن العديد من الشواهد الواردة في سيرة الخلفاء والفقهاء ما يدل على مكانة العمل المتميزة في الإسلام كباب من أبواب العبادة.

الفرع الرابع: مكانة العمل في العصر الحديث.

لقد شهد الفكر الحديث، وخصوصا الفكر الاقتصادي نزعتان متناقضتان تتمثلان في الفكر الاشتراكي والفكر الرأسمالي، غير أن كليها أشار إلى أهمية العمل كقيمة اقتصادية كبيرة (أولا)، إلى أن زالت النظم الاشتراكية وبقيت الأنظمة الرأسمالية القائمة المذهب الفردي، والذي يدعو إلى مبدأ حرية العمل الذي بدت عيوبه تتجلى أكثر فأكثر، مما استدعى التدخل من أجل تنظيم علاقات العمل حماية للعمال، مما أدى إلى ظهور قانون العمل بصورة الحديثة (ثانيا).

أولا- مكانة العمل في الفكر الاقتصادي.

يرى كلا من أقطاب الفكر الاشتراكي والرأسمالي أنّ العمل يدخل في قيمة السلع المنتجة والخدمات المؤداة، غير أنهم اختلفوا في كيفية توزيع القيمة التي يضيفها العمل كربح بعد إنتاج السلع؛ ففي الوقت الذي يرى فيه منظرو الفكر الرأسمالي أن هذا الربح يجب توزيعه على العمال ورب عملهم، يذهب بالمقابل منظرو الفكر الاشتراكي إلى أن القيمة التي يضيفها العمل في الربح يجب أن يذهب إلى العمال وحدهم.

إلى أن صعوبة إعمال النظريات الاشتراكية على الصعيد العملي أدى إلى زوال هذا الفكر، فاسحا المجال للفكر الرأسمالي القائم على مبدأ حرية العمل.